في الجزائر، قد وضع مسألة حقوق الانسان الفلسطيني على بساط البحث الجدي، وذلك بالارتباط مع صدور قرارات مجلس الأمن الدولي الارقام، ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، التي اعترفت بكون الاراضي الفلسطينية (التي تحت الاحتلال الاسرائيلي) هي أراض محتلة، وهذا ما يطرح مسألة مستقبلها السياسي، خصوصاً بعد اعلان الاستقلال، للشروع بأقامة الدولة الوطنية المستقلة على الضفة والقطاع والقسم الشرقي من القدس، التي تشكّل الحدود الجغرافية الراهنة، التي رسمها اعلان الاستقلال.

ويتلخّص هدف هذا البحث في تبيان الخرق الفاضح لحقوق الانسان الفلسطيني؛ وكشف انتهاكات اسرائيل لقواعد القانون الدولي المعاصر؛ وخرقها، وتنكّرها للشرعية الدولية؛ ورفضها الاستجابة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه الثابت والمشروع، وغير القابل للتصرّف، في تقرير مصيره، واقامة دولته الوطنية المستقلة. كما استهدف البحث القاء ضوء على جوهر المشروع الاستيطاني الصهيوني العنصري؛ وعرض الدور الذي استطاعت الانتفاضة الاضطلاع به، والمهمات التي تمكّنت من التصدي لها.

ان اندلاع الانتفاضة واستمرارها، بل تصاعدها بوتيرة عالية، على الرغم من وقوع أزمة الخليج، التي كادت ان تغطّي عليها، جعل مشروعية الحق الوطني الفلسطيني وهدف إقامة الدولة المستقلة، أمراً أكثر «واقعية»، و«قبولاً» من جانب المجتمع الدولي، الذي أخذ ينظر، بتفهّم أكبر، لمسألة المؤتمر الدولي بحضور جميع الاطراف والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ذلك المؤتمر الذي لم ترفضه سوى الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

وقد شكّلت الانتفاضة، منذ اندلاعها، رافعة مهمّة لتطوير وتجذير مواقف الرأي العام العالمي، الشعبي والرسمي، باتجاه احترام حقوق الانسان الفلسطيني؛ وتحقيق إرادة المجتمع الدولي وما يعرف بـ «الشرعية الدولية»؛ والجلاء من الاراضي الفلسطينية المحتلة، بالعودة الى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١، الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، والخاص باقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع والقسم الشرقي من القدس (بعد تقسيم فلسطين)، على الرغم ممّا ألحقه ذلك القرار من ظلم تاريخي بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، باعتباره يمثّل الحدّ الادنى، المقبول دولياً، في الظروف الراهنة، والذي تضمّنه اعلان الاستقلال.

ان تحقيق مطالب الانتفاضة يعني حل اشكالية حقوق الانسان الفلسطيني، التي لن تتحقّق بدون انسحاب اسرائيل الكامل، وغير المشروط، من الاراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة سيادته فوق أرضه، وتقرير مصيره عليها، وبناء دولته المستقلة.

المشروع الصهيوني وحقوق الانسان

يستند المشروع الصهيوني، منذ تبلوره، في مؤتمر بال في سويسرا العام ١٨٩٧، الى ثلاثة أركان أساسية هي:

أولاً: انشاء دولة يهودية «نقية»؛ بمعنى اجلاء سكان البلاد الاصليين من العرب والاستيطان محلهم.

ثانياً: انشاء دولة «عالمية» لليهود؛ بمعنى تمثيلها ليهود العالم، دون الأخذ بنظر الاعتبار الحدود والجنسيات. ويستخدم الايديولوجيون المعاصرون للصهيونية مصطلح «الأمة اليهودية العالمية ـ اللامكانية» Exterrritoriale ، أي خارج نطاق المكان والزمان[1].